الأمم المتحدة A/51/PV.53

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٥٣
الثلاثاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تيرنكويست (جزر البهاما).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات:

تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (A/51/48)؛

تقرير الأمين العام (A/51/228 و Add.1)؛

مشروع القرار (A/51/48، الجزء الرابع)

السيد رانتاو (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لما كنت أتناول الكلمة للمرة الأولى، اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس بمناسبة توليه رئاسة الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

أود أيضا أن أهنئ السفير هيساشي أوادا ممثل اليابان ورئيس اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وكذلك مكتب اللجنة للتقرير الممتاز المعروض على هذه الجمعية.

لا بد من الإشارة من البداية إلى أنه بينما كان برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات مبادرة جديرة بالثناء فإنه ظل يفتقر إلى إطار عملي واضح، سواء في داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها أو على المستوى القطري. وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك إطار واضح للتنسيق فيما يتعلق بتنفيذه، بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. كما أن الدعوة للبرنامج على المستوى الوطني كانت ضعيفة للغاية أيضا.

في هذا الشأن نرحب بطرح الأمين العام مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا في آذار/مارس من هذا العام. فهذه المبادرة الخاصة توفر إطارا عمليا كان ينقص البرنامج. ومع ذلك، ينبغي ألا تعامل المبادرة الخاصة على أنها بديل للبرنامج وإنما كأداة مكملة له.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86716

9686716

إن جميع التقارير المطروحة على الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال تبين بوضوح أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا تقل تماما عن الثلاثين بليونا من الدولارات التي كانت الرقم السنوي الأدنى المستهدف لتنفيذ البرنامج. زد على ذلك أن تمويل أنشطة الأمم المتحدة التشغيلية للتنمية انخفض إلى حد كبير خلال السنوات القليلة الماضية مما يتناقض بوضوح مع الالتزامات التي قُطعت فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج.

وبالمصادفة، نحن نناقش هذا البند من جدول الأعمال وقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية. ونحن نأمل بإخلاص أن تأتي التبرعات التي تعلن بقدر يعبر عن التزام الدول الأعضاء بدور الأمم المتحدة في العملية الإنمائية المتعددة الأطراف والتزامهم بالأمم المتحدة القادرة على تكملة الجهود الوطنية التي تبذل في سبيل تحقيق الأهداف التي حددت في المؤتمرات الدولية الماضية. ومع أننا نقدر أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ليست من التدفقات التي يمكن توجيهها كلها خلال منظمة الأمم المتحدة، فإن بوتسوانا تتشاطر الرأي القائل بأن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها ينبغي أن تعزز، وأنه ينبغي أن توفر لها الموارد الكافية للاشتراك في العملية الإنمائية حيث تتوفر لها ميزة نسبية.

وبينما الدول الأفريقية أكدت مجددا مسؤوليتها الرئيسية عن تنمية بلدانها، فإن عولمة الاقتصاد في مختلف أنحاء العالم تجعل من المحتم أن نسعى إلى التوصل إلى حلول عالمية للمشاكل الإنمائية التي تتصدى لها بلداننا. وأفريقيا تتوقع أن يقدم المجتمع الدولي دعمه وتعاونه الثابتين في هذا الشأن.

إن نمو الاقتصادات الأفريقية أمر لن تستفيد منه في النهاية أفريقيا وحدها وإنما البلدان المتقدمة النمو أيضا. فالاقتصادات الأفريقية النامية النشطة ستفتح آفاق التجارة العالمية بين أفريقيا وبقية العالم.

وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرة الأخيرة التي طرحها البنك الدولي لرفع الحد الأقصى لتخفيف عبء الديون بالنسبة للبلدان الفقيرة الأكثر مديونية من ٦٧ في المائة إلى ٨٠ في المائة. وبتسوانا تدعو إلى المرونة في تنفيذ المبادرة لضمان استفادة جميع البلدان المتأثرة منها. ولقد دلت التجربة على أنه لم تستفد من المبادرة الماضية سوى حفنة صغيرة من البلدان وذلك بسبب عدم توفر المرونة.

وفيما يتعلق بالتجارة، تتشاطر بوتسوانا الرأي القائل بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان الأفريقية في تنمية وصيانة البنيات الأساسية للتجارة حتى تواجه التحديات المقبلة وتستفيد بالكامل من ترتيبات التجارة المتعددة الأطراف، وبخاصة في أعقاب اختتام جولة أوروغواي. وفي هذا الصدد، نود أن نعترف بالعمل الهام الذي يقوم به مركز التجارة الدولية والأمانة العامة للكمنولث لإعداد حكومات البلدان النامية إعدادا تاما لتنفيذ جولة أوروغواي.

ووفد بلدي يدعو أيضا إلى دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المستمر لمعاونة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تنفيذ برنامجها الإقليمي.

ووفد بلدي يؤيد التوصيات الواردة في الفقرة ٩٢ من تقرير اللجنة الجامعة المخصصة المتعلقة باستئصال الفقر وتنفيذ مفهوم ٢٠/٢٠ الذي اعتمده مؤتمر القمة الاجتماعية. واستئصال الفقر لا يزال أحد الموضوعات المحورية في سياسة حكومة بوتسوانا.

وحكومة بوتسوانا، بالاشتراك مع ممثلي الأمم المتحدة، تعد الآن مذكرة استراتيجية قطرية للفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٣ تغطي بعض الأولويات المحددة في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بما في ذلك مسألة استئصال الفقر.

ويأمل وفد بلدي أن تبذل جهود متضافرة لتنفيذ البرنامج بنجاح خلال السنوات الخمس الأخيرة من عمره، مع تدارك العيوب التي جرى تحديدها خلال استعراض منتصف المدة.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض علينا تقرير اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لإعداد استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الوارد في الوثيقة A/51/48. ووفد بلدي يتفق مع تقييم اللجنة المخصصة للتقدم المحدود الذي تحقق حتى الآن، وأيضا مع توصياتها باتخاذ مزيد من التدابير لتحقيق أهداف البرنامج.

لقد كان الاتفاق على البرنامج، منذ خمس سنوات، بمثابة صفقة. لقد أكدت الدول الأفريقية مجددا مسؤوليتها الرئيسية عن تنمية بلدانها، بينما التزم المجتمع الدولي بدعم جهودها من أجل تنمية أفريقيا. وقد تعهدت جميع الأطراف بالتزامات محددة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة بوضوح وذلك في إطار زمني معين.

ويؤكد استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد حقائق مؤلمة. فبعد خمس سنوات على اعتماد البرنامج لا تزال أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، كما حددها القرار ١٥١/٤٦، بعيدة عن التحقق. فالكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي أدت إلى اعتماد ذلك القرار لا تزال قائمة. لقد حدث بعض التقدم ولكنه إذا قيس بالأهداف التي وضعت لتبين أن معظمها ما زال باقيا بلا تحقيق. فما بين ٤٥ إلى ٥٠ في المائة من سكان جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا يعيشون اليوم تحت خطر الفقر. وما لم تنخفض حدة الفقر ومعدلات النمو السكاني في المنطقة على نحو ملموس فإن الاستقرار الاقتصادي والنمو سيتعرضان للخطر وسيتقوض الاستقرار الاجتماعي في معظم أنحاء أفريقيا.

لقد أشار الأمين العام إلى أن هناك تحركا إلى الأمام في أفريقيا لإعادة تحديد أدوار الدولة والقطاع الخاص. فقد اتخذت مبادرات لتشجيع المشاريع الخاصة وتحسين البيئة المحيطة بأنشطة الأعمال. وقامت معظم البلدان الأفريقية باصلاحات دستورية. وفي غضون السنوات الخمس الماضية ظهرت منظمات مدنية في كل بلد أفريقي تقريبا.

وأدى هذا كله إلى تحسن كبير في الأداء الاقتصادي العام لأفريقيا وانخفض عدد البلدان التي سجلت معدلات نمو سلبية من ١٩ بلدا في ١٩٩٣ إلى ثلاثة بلدان في عام ١٩٩٥. وزاد عدد البلدان التي حققت الرقم المستهدف لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبته ٦ في المائة في السنة من ٣ بلدان في عام ١٩٩٢ إلى ١٢ بلدا في عام ١٩٩٥.

وتقرير مصرف التنمية الأفريقي الذي نشر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ينسب هذا التحسن الكبير في الأداء الاقتصادي لأفريقيا خلال عام ١٩٩٥ إلى تمكن عدد متزايد من بلدان المنطقة من تهيئة الظروف اللازمة لاستقرار الاقتصاد الكلي وللنمو المستدام. وعلى الرغم من هذه التطورات بلغت الديون الخارجية المتبقية للقارة الأفريقية حوالي ٣٠٥ بلايين من دولارات الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٥، وذلك بزيادة قدرها ١٤ بليون دولار عن عام ١٩٩٤.

ولئن كانت آفاق الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا على المدى المتوسط تبدو طيبة فإن التنمية المستدامة على المدى الطويل تتطلب وضع استراتيجيات وسياسات تتجاوز إطار برامج التكيف بكثير. ومما يبعث على الرضا أن نرى أن الحكومات الأفريقية حققت تقدما كبيرا في مجالات عديدة وبصفة خاصة في مجال الاصلاحات التي تمس الاقتصاد الكلي وفي مجال الحكم. والواقع أن إحراز تقدم في تنمية أفريقيا في السنوات الأخيرة أصبح ممكنا بفضل إصرار الدول الأفريقية على التحرك قدما إلى الأمام تنفيذا لجانبها من الصفقة التي أقرت في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. والاقتصادات الأفريقية في حاجة إلى توطيد المكاسب التي حققتها من الاصلاحات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتي لا غنى عنها للانتعاش والنمو.

وإزاء الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية نفسها، من المثبط للهمة أن نرى أن إسهام المجتمع الدولي لا يوحي بأمل كبير. فالمجتمع الدولي لم يقدم سوى القليل لتنفيذ وعوده بالنسبة لأفريقيا وبصفة

خاصة ما صدر منها في سياق برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

لقد اتخذت بعض التدابير المسكّنة في مجالات المديونية والأفضليات التجارية، والآليات التعويضية في مجال التصدير. ولكن هذه التدابير ليست كافية ليس فقط بالقياس إلى ما يلزم القيام به ولكن أيضا ـ وهذا يخيب آمالنا ـ بالقياس إلى التعهدات التي قطعت بصورة رسمية.

لقد كان من المعالم الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات تحقيق هدف ملموس يتمثل في إتاحة حد أدنى من المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية قدره ٣٠ بليونا من الدولارات في عام ١٩٩٢. وكان من المتوخى أن يزداد هذا الرقم بمعدل متوسط قدره ٤ في المائة سنويا بعد ذلك. بيد أن هذا الهدف لم يتحقق بعد، بل إن من سخريات الأقدار أن تدفقات الموارد إلى أفريقيا انخفضت بدلا من أن تزداد على أثر الموافقة على برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

إن وفدي يؤيد اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/48 والذي أوصت به لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

ويثق وفدي بأن البلدان الأفريقية، ستواصل، كما فعلت من قبل، بذل كل الجهود الممكنة لتحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وعلينا ألا ننسى أن جهود أفريقيا بمفردها لن تكفي على الاطلاق، دعونا لا نستسلم لإغراء القناعة بإلقاء المواعظ عما يلزم أن تفعله أفريقيا لمساعدة نفسها، بأكثر مما فعلت. إن أفريقيا تعي تماما التحديات التي تواجهها وتتفهم الحلول لمشاكلها. وما تحتاجه أفريقيا إنما هو الموارد الكافية لضمان تحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

ونظرا لضخامة الموارد المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف، من الضروري أن يحترم المجتمع الدولي تعهداته نحو أفريقيا عن طريق تدابير ملموسة. والتخلف عن القيام بهذا ستكون له آثار غير مؤاتية ليس فقط بالنسبة لأفريقيا ولكن أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي في مجموعه. لذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يجدد العزم على تحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات فيستجيب بفاعلية وإيجابية لاحتياجات أفريقيا قبل أن يفوت الوقت تماما.

السيد رودريغيز باريللا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي أدى استعراض منتصف المدة لتنفيذه إلى تركيز اهتمام المجتمع الدولي عليه منذ بضعة أسابيع، هو موضوع يعلق عليه وفدي أبلغ الأهمية.

وتتضمن الوثائق المقدمة بشأن هذا البند من جدول الأعمال معلومات قيمة بشأن التدابير التي اتخذتها حكومات البلدان الأفريقية والتي اتخذها المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف التي حددها البرنامج. وأود بصفة خاصة أن أشير إلى الوثيقة A/51/228/Add.1 التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتي تعكس مشاكل المنطقة بحجمها الحقيقي، وبطبيعتها المروعة.

ومن الأساسي أن تستهدف هذه المناقشة، وأي قرار يمكن أن نعتمده، الإسراع بالخطى التي تمكننا من الانطلاق من جديد في تنفيذ برنامج التنمية في أفريقيا في ضوء نتائج استعراض منتصف المدة. وسيعتمد هذا في نهاية المطاف على توفر العزيمة السياسية لدى كل بلد من البلدان، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو التي تُعد مساعدتها لأفريقيا، بلا مراء، مسألة عدالة تاريخية أولية.

وتعتقد كوبا كذلك أن الثروات التي انتزعت من هذه القارة على مر القرون ينبغي أن تعيدها إلى أفريقيا المجتمعات الوافرة الغنى التي بنيت في واقع الأمر باستخدام موارد أفريقيا.

ومع ذلك وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لاستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية على أفضل نحو، فإن الحجم الإجمالي لهذه المساعدة إلى أفريقيا انخفض من حوالي ٢٥ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى أقل من ٢١ بليون دولار في عام ١٩٩٣، وهو رقم يقل كثيرا عن الهدف الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وهو الوصول بمستوى المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٣٠ بليون دولار، ويقل كثيرا أيضا عن الزيادة اللاحقة المتوخاة بنسبة سنوية قدرها ٤ في المائة.

ولئن كانت قد حدثت زيادة لافتة للنظر في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بوجه عام، منذ بداية التسعينات، فإنه لم يتجه إلى أفريقيا إلا أقل من ٢ في المائة من هذه التدفقات. والأرقام المطلقة للتدفقات لا تقارن إلا بأرقام عام ١٩٨٥ حين كانت الأزمة الاقتصادية في هذه القارة في ذروتها. وقد انخفض نصيب أفريقيا من التجارة العالمية من ٥ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢,١ في المائة في عام ١٩٩٥. وفي الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن العولمة وفوائدها والفرص التي تتيحها للجميع، فإن هناك مؤشرات كثيرة تنذر باستمرار تهميش أفريقيا، حيث ستستبعد، بمعنى الكلمة، معظم بلدانها، من أسواق السلع والخدمات ومن أسواق المال، ومن تدفقات رؤوس الأموال والتكنولوجيا.

وعلى الرغم من المصاعب والجهود الشاقة التي تنطوي عليها عملية الإصلاح الجارية في بعض البلدان، فما زالت معدلات الاستثمار والإدخار منخفضة للغاية، وقد تدهورت معدلات التبادل التجاري، كما تعاظم العجز في ميزان المدفوعات في المنطقة، ومستويات الديون الخارجية لا تزال تفوق الاحتمال. وهناك ملايين من الرجال والنساء والأطفال يعيشون في يأس وفقر مدقع. وفي أفريقيا جنوب الصحراء وحدها قدر عدد المصابين بمرض الأيدز بحوالي ١٠ ملايين شخص، وأكثر من نصفهم من النساء.

وقد وصلت مشكلات أفريقيا إلى حد من الضخامة بات يتطلب بذل جهود استثنائية خاصة. ولهذا فإننا نرحب بإطلاق مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا على مستوى المنظومة كلها، بوصفها جهدا مكملا لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وكإطار لتعاون منظومة الأمم المتحدة كلها بهدف التعبئة الحقيقية للأنشطة التشغيلية اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد. وبالمثل فإننا نحيي المبادرات والمؤتمرات الأخيرة الخاصة بتنمية أفريقيا، التي جرت برعاية اليابان، كما نحيي الخطوات الأخرى التي اتخذتها بعض البلدان الأوروبية.

ومهما كانت رغبتنا قوية في الحديث عن حدوث تقدم فعلي فإن من السابق لأوانه في الواقع أن نصف المؤشرات الفردية المنعزلة للنمو الاقتصادي في بعض بلدان المنطقة، والتي لم تكتب لها الاستدامة بعد، بأنها علامات على "التقدم الملموس"، كما فعل التقرير الوارد في الوثيقة A/51/228. ولن تؤدي هذه الحماسة الزائدة إلى شيء سوى التعتيم على الفاقة التي تعيش فيها شعوب بأسرها.

إن كوبا بمواردها الاقتصادية والمالية المتواضعة، وعلى الرغم من الحدود التي يفرضها عليها وضعها كدولة نامية صغيرة، قد استطاعت أن تتعاون مع كثير من البلدان الأفريقية وأن تقدم لها مساعدة تقنية ملموسة، وما زالت تواصل ذلك. فالمدرسون والأطباء والمهندسون والفنيون الكوبيون يواصلون الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه القارة دون انتظار لأدنى جزاء مادي عما يقومون به من جهد. وهناك عشرات الآلاف من الطلاب الأفريقيين الذين يدرسون بالمدارس الكوبية طائفة عريضة من الموضوعات المتخصصة. وإنني أذكر هذا بكل تواضع، وذلك لمجرد تقديم مثال عملي ملموس على أن مثل هذه الجهود يمكن أن تكلل بالنجاح في فترة زمنية قصيرة، إذا ما توافرت الإرادة الصادقة اللازمة.

وتفخر كوبا بأصولها وثقافتها الأفريقية - الاسبانية، وهي تود اليوم أن تؤكد على عهدها التاريخي الذي تلتزم به تجاه أفريقيا.

السيدة فالينسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يشرفني أن أتكلم في هذه المناقشة العامة للجمعية العامة بالنيابة عن البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بشأن مسألة عظيمة الأهمية للحركة وللبلدان النامية ألا وهي تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

إن اعتماد البرنامج الجديد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ جاء معبرا عن اعتراف الأمم المتحدة بالحاجة الماسة إلى منح قضية أفريقيا الأولوية القصوى في عقد التسعينات. كما جاء معبرا أيضا عن اعتراف الجمعية العامة بالأزمة العميقة التي تعاني منها القارة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وقد اعتبر إنشاء آليات جديدة وبلورة اتجاهات جديدة لتوفير الدعم الدولي اللازم للتصدي لهذه الحالة المأساوية مسألة تتسم بالالحاح الشديد.

إن عبء المديونية الخارجية الباهظ، والاعتماد المفرط على عدد محدود من السلع الأساسية، والنمو السكاني السريع، والتدهور الخطير في المؤشرات الغذائية، والتردي البيئي المقترن بتكرار مشكلات الجفاف والتصحر، والتوترات الاجتماعية، والصراعات الناشئة، ما هي إلا جزء من العواقب التي تترتب على تزايد تهميش البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي. وقد وصل الفقر والمعاناة في أفريقيا إلى مستويات لم تعرف من قبل في أي مكان آخر من العالم.

وفي خضم هذه الحالة المعقدة، تعبئ البلدان الأفريقية جهودها في سبيل تنفيذ الالتزامات الواردة في البرنامج الجديد. فسياسات الإصلاح الاقتصادي، والنهوض بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي، والتنمية الزراعية ووضع سياسات بيئية وسكانية ملائمة، وتشجيع العمليات الديمقراطية، إن هي إلا أمثلة على جهود تلك البلدان لمواجهة التحديات التي تجابهها.

وقد بلغ من ثقل عبء المديونية الخارجية الباهظ أن الموارد التي كان ينبغي أن توجه لتلبية الاحتياجات الماسة، أصبح من الضروري أن تكرس لمدفوعات تلك الديون. ولذلك ستواصل حركة عدم الانحياز جهودها لإقناع المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بالتوصل إلى حل فعال لمشكلة المديونية الخارجية.

كما أننا مصرون على إيلاء الأولوية لتنويع الاقتصادات الأفريقية ودعم برامج التكامل الإقليمي ودون الإقليمي في القارة، وتنفيذ الأهداف المتفق عليها للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتنفيذ الالتزامات التي اعتمدت في مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة تنفيذا فعالا، وخاصة الالتزامات المتعلقة بالحالة الحرجة في أفريقيا.

إن أفريقيا قارة رائعة زاخرة بالإمكانات الهائلة. ونحن نؤكد من جديد ثقتنا في شعوبها وفي تنوعها وثروتها وفي مواردها البشرية. فلندعم جهود أفريقيا الرامية لبناء مستقبلها. ولا بد أن يتجلى التعبير عن الأهمية العظمى لهذا المشروع في إظهار الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بجلاء، لعزمهما على تنفيذ البرنامج الجديد تنفيذا كاملا. إن آمال الشعوب الأفريقية معقودة على التضامن معها. فلنعمل على تحقيق ذلك التضامن.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يهنئ وفد الفلبين السفير أوادا رئيس اللجنة الجامعة التابعة للأمم المتحدة والمخصصة لاستعراض منتصف المدة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وبلده اليابان على إسهامهما الملموس والواضح في تنمية أفريقيا.

ولدينا الآن تقييم للإنجازات التي تحققت في السنوات الخمس الأولى من عمر البرنامج، ولدينا أيضا توصيات واضحة ومحددة من أجل تنفيذه تنفيذا كاملا.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن البلدان الأفريقية بذلت قصارى جهدها للاضطلاع بدورها في تنفيذ

برنامج الأمم المتحدة الجديد. فاعتمدت تدابير إصلاحية لتحرير الأسعار المحلية والتجارة الخارجية. وأجريت تعديلات في نظم النقد، كما اتخذت بلدان عديدة منها خطوات لتحسين إدارة الأموال العامة. ويمكن القول إجمالا أن بلدان القارة حققت إنجازات جديرة بالثناء في مجالي إصلاح الاقتصاد الكلي والحكم السليم.

والواقع أن جهودها تلك كان لها تأثير إيجابي على اقتصاداتها، كما هو موجز في تقرير الأمين العام المقدم في استعراض منتصف المدة. غير أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يُخفف من توقعاته نظرا لأن مؤشرات النمو الأولية التي سجلها مؤخرا عدد من هذه البلدان لا يمكن اعتبارها نمطا يمكن أن يستمر أو تستطيع أن تحاكيه بسرعة البلدان الأفريقية الأخرى، خصوصا أقل البلدان نموا بينها. وعلى المجتمع الدولي ألا ينسى أن أفريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي ظلت تعاني من تدهور اقتصادي مستمر منذ عام ١٩٨٠.

إن عجز القارة عن تحقيق أقصى حد ممكن من فوائد التجارة الخارجية والتدفقات المالية الدولية أمر لا يمكن السماح باستمراره إذا كان المجتمع الدولي يتطلع بإخلاص إلى أن تحقق القارة نموا اقتصاديا مطردا وتنمية مستدامة.

لقد هبطت حصة أفريقيا من صادرات العالم من ٢,٩ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٢,٢ في المائة عام ١٩٩٤. كما انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيم الحقيقية منذ عام ١٩٩٠. وتتحمل القارة كذلك عبئا ثقيلا من المديونية الخارجية، يتمثل أساسا في الديون الرسمية الثنائية منها والمتعددة الأطراف.

ومن الواضح أن المجتمع الدولي ما زال يتعين عليه أن ينفذ نصيبه بالكامل من برنامج الأمم المتحدة الجديد. ففي أحد المجالات الأساسية مثلا، لم يتحقق هدف الوصول بصافي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مبلغ ٣٠ بليونا من الدولارات في عام ١٩٩٢ مع زيادته في السنوات اللاحقة بمعدل سنوي قدره ٤ في المائة. فعلى العكس من ذلك، انخفضت هذه المساعدة. ويعتقد وفد بلدي أن المجتمع الدولي لديه الموارد والقدرات الكافية لدعم التنفيذ الكامل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد. وقد استطاع المجتمع الدولي أكثر من مرة في الماضي غير البعيد أن يبدي قدرته على تعبئة ما يلزم من الإرادة السياسية والموارد لتغيير مسار التنمية لبعض مجموعات البلدان.

وقد بذلت البلدان الأفريقية قصارى جهدها ولا تزال تفعل ذلك. ولكن لا بد من أن يقترن هذا بوجود بيئة خارجية مؤاتية لتمكين تلك الجهود من تحقيق النتائج المرجوة. وينبغي أن تكون البيئة الخارجية داعمة للإجراءات الحاسمة التي تم تحديدها لإنتعاش أفريقيا وتنميتها في مجالات مثل تنويع منتجاتها، وتكثيف التكامل الإقليمي، وتنمية مواردها البشرية، وتوفير تدفقات كافية من الموارد، وإيجاد حلول دائمة لمشكلة ديونها الخارجية.

إن استمرار اعتماد أفريقيا على عدد قليل من المنتجات التصديرية جعلها تتأثر بشكل بالغ بأحوال السوق السريعة التغير في سياق الاقتصاد العالمي. لذلك يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة لأفريقيا.

وثمة حقيقة تم التعرف عليها وهي أن التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي فيما بين هذه البلدان يمكن أن يكونا عاملين أساسيين لتنميتها، لما ينطويان عليه من فتح لأسواق جديدة، كما حدث في حالات التعاون الإقليمي الناجحة الأخرى. ومع مواصلة الجهود الموجهة إلى التعاون والتكامل الإقليميين، فإننا نرى أيضا ضرورة إقامة الهياكل الأساسية الملائحة للوصل بين البلدان الأفريقية.

وقد ظهر من التجارب التي خاضتها بلدان كثيرة أن تنمية الموارد البشرية تعتبر عنصرا حاسما من عناصر التنمية. فمن الثابت دائما أنه بدون توفر الرجال والنساء المدربين والأصحاء والمنتجين سيظل تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم ضربا من المستحيل. وقد أدى استمرار أزمة التنمية في أفريقيا إلى إعاقة تقدمها في مجال تنمية الموارد البشرية بشكل خطير. وهذه الحقيقة أكدها تقرير التنمية البشرية الذي صدر مؤخرا.

ومن الأمور المثيرة للقلق أيضا أن الموارد آخذة الآن في التدفق إلى خارج أفريقيا، في الوقت الذي كان يصح فيه استخدامها في القارة. وتشكل ديون أفريقيا عقبة كبرى تعوق قدرتها على تحقيق الانتعاش والتنمية. والمجتمع الدولي على علم تام بالمقترحات المحددة المطروحة لمعالجة مشكلة ديون أفريقيا التي تفوق احتمالها. ولا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة تتجاوز شروط نابولي. وأي حل فعال لمشكلة الديون المتعددة الأطراف يجب أن يشمل عددا أكبر من بلدان القارة. ومن الواضح أن توفير الاستجابة الملائمة أمر يتوقف على المجتمع الدولي.

ونحن في العالم النامي نستطيع بسهولة أن نشعر بخطورة الحالة في أفريقيا، وبالظروف الصعبة التي تعيشها تلك القارة، وبالطابع الملح للإجراءات المطلوبة، نظرا لأننا نرى حالة أفريقيا في أجزاء كثيرة من بلداننا. وهناك الكثير مما يمكننا أن نفعله بأنفسنا للمساهمة بطريقة مجدية في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد. وقد قمنا، فرادى أو من خلال جهود جماعية، بتنفيذ برامج ومشاريع لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. والتعاون فيما بلدان الجنوب يصبح الآن بعدا هاما في تحقيق تعاون أكبر فيما بين البلدان النامية، وقد سلم استعراض منتصف المدة بهذا البعد من أبعاد التعاون الإنمائي.

وقام بلدي الفلبين، على سبيل المثال، بتنفيذ برنامج صغير للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية تم تمويله من الميزانية الوطنية. وقد استفاد عدد من البلدان الأفريقية من شتى المشاريع التي قمنا بها في هذا الصدد. إلا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يستطيع في أحسن الفروض إلا أن يوفر تكملة متواضعة للجهود الكاملة التي يتعين أن يبذلها المجتمع الدولي لكفالة تدفق الموارد الكافية وغيرها من صور الدعم إلى القارة، ولتمكين البلدان الأفريقية من أن تشارك مشاركة كاملة في عالم يتسم بانتشار العولمة وتزايد الترابط.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة أمس في جلستها العامة الخمسين، أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم للكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة مارتينو (الكرسي الرسولي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود الكرسي الرسولي، كما يفعل في كل مناقشة تتعلق بالتنمية، أن يؤكد على الدور المركزي للإنسان الفرد. وترد مركزية هذا الدور في المبدأ الأول من إعلان ريو عن البيئة والتنمية الذي يقول:

"يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة". (A/CONF.151/26/Rev.1، المجلد ١، ص ٦).

وفي مناقشة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات لا بد أن يبدي مجتمع الأمم استعداده لجعل هذا الدور المركزي واقعا حيا. فمسألة الدور الأساسي الذي يقوم به الإنسان الفرد في صياغة الخطط الصالحة للعمل وللتنمية، ينبغي أن تتجاوز إلى الأبد الحبر على الورق والأخذ والعطاء، وأن تدخل إلى حيز التطبيق الفعلي.

وفي أي دراسة لبرنامج التنمية في أفريقيا، نرى أن النتيجة التي خلصت إليها القمة العالمية للتنمية الاجتماعية جديرة بالمزيد من الاهتمام. فبرنامج عمل تلك القمة يذكر:

"إن تعزيز التفاعل الإيجابي بين السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية أمر ضروري للنجاح في الأجل الطويل." (A/CONF.166/9، المرفق الثاني، الفقرة ٢)

وينبه إلى أن هذا ينبغي أن يتم:

"مع الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية والمعتقدات الفلسفية وبما يتمشى مع كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية." (المرجع نفسه، المرفق الأول، الفقرة ٢٨)

وقد اتجهت البلدان الأفريقية منذ حصولها على الاستقلال إلى الدول المانحة التي كانت في أحيان كثيرة هي نفسها دول الاستعمار التي كانت تحكمها فيما مضى، وإلى المؤسسات المالية الدولية تلمسا لتوجيهها ولتحقيق النمو. ويبدو أن عملية التوجيه أصبحت نوعا من فرض الحراسة الاقتصادية. فقد أصبحت سياسات العديد من الدول الأفريقية تتقرر في سلسلة الاجتماعات التي تعقدها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمانحين والدائنين.

إن معدلات النمو في أفريقيا كانت موضع تساؤل بسبب تدنيها. وقد أسفرت أحيانا تلك المعدلات المنخفضة عن توجيه الانتقادات وعن تخفيض المساعدة. غير أن المعدلات المنخفضة يمكن ربطها بوضوح باعتبارات مثل أن أفريقيا لا تتلقى سوى حوالي ٣ في المائة من جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن أفريقيا ليست أقل مقدرة على النمو، إذا ما أعطيت مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر المشاهدة في البلدان التي تحقق اقتصاداتها نموا. فمفتاح النمو هو إعطاء المنتجين والمستهلكين الحرية الاقتصادية للتمتع بالحوافز وللإستجابة لها مع توفير شبكات أمان في حالات الضرورة.

إن المساعدة الأجنبية لأفريقيا هي الآن محل تشكيك من بعض الناس. فيقال إنها لا تؤدي إلى فرق محسوس في النمو والتنمية في أفريقيا. بيد أنه، ينبغي جعل مستويات العون أكثر سخاء، وليس انخفاضا، لفترة من الزمن، كي تتجه اقتصادات البلدان الأفريقية نحو معدلات نمو أكثر إيجابية. وحسب المعيار المتدرج الذي سبق إعلانه، هناك مجالات أساسية معينة تصلح كمجالات جديرة بأن تعطي مستويات عالية من المساعدة في بادئ الأمر. ومن ذلك مجال رأس المال البشري - أي الناس المستخدمين لمهاراتهم - ومجالي المعدات والطرق. وقد أشار البابا يوحنا بولس الثاني، في كتابه الرسولي الذي يلخص استنتاجات الجمعية الخاصة لأفريقيا التي عقدها مجمع الأساقفة، إلى مجالات أخرى يلزم التدخل السريع فيها وإسداء المعونة العاجلة لها، ومنها:

"سوء التغذية، والتردي الواسع النطاق لمستوى المعيشة، وعدم كفاية وسائل تعليم الصغار، وقلة الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية. وما ينتج عن ذلك من استمرار الأمراض المتوطنة، وانتشار مرض "الأيدز" الوبيل، وعبء الدين الدولي الثقيل الذي كثيرا ما يفوق طاقة المدينين، وفظاعة الحروب التي يتقاتل فيها الأخوة وتُزكي نارها تجارة الأسلحة بلا وازع من ضمير، ومشاهد اللاجئين والمشردين التي تثير الخجل والرثاء معا." (Ecclesia in Africa، رقم ١١٤)

إن المجالات العامة جدا المقترح هنا التركيز عليها في استهداف زيادة العون الخارجي، لا ينبغي أن تمتد إليها ممارسة فرض شروط تُرهن بها المساعدة، التي أصبحت، ممارسة شائعة هذه الأيام والتي ينبغي إنهاؤها. فكثيرا ما تفصح هذه الشروط عن جوانب ضعف أو اهتمامات معينة لدى المانحين أنفسهم قبل أن تعبر عن حاجات حقيقية للبلد المستفيد. ويقتضي الأمر السماح لشعوب أفريقيا نفسها الملتزمة:

"بحسن إدارة الشؤون العامة في المجالين المترابطين اللذين هما مجالا السياسة والاقتصاد" (Ecclesia in Africa، رقم ١١٠)

بأن تدفع قُدما عجلة التنمية دون تحميلها عبء الروابط والشروط المفرطة التي كثيرا ما توجد في صفقات المعونة.

ومن اللازم مراعاة حساسيات معينة عند معالجة مسائل السكان في القارة الأفريقية، فكما هو معروف، تستمر المناقشة عن الصلة بين نمو السكان والتنمية والقضاء على الفقر. ولم يصل الأخصائيون بعد إلى نتيجة في هذا الصدد، لأن معتقداتهم موزعة على جانبي القضية. غير أنه يبدو أن الوثائق التي أعدت حول هذا البند قد حسمت الأمر بوضوح تحبيذا لسياسات تنظيم الأسرة، وضد الاستراتيجيات التي تدعو إلى التنمية من خلال القضاء على الفقر. إن التحفظات الكثيرة التي أحاطت بهذه القضية، سواء في مؤتمر السكان

والتنمية، أو في المؤتمرات اللاحقة، تشهد على عدم وجود أي توافق حقيقي في الآراء في هذا الشأن.

وفي الوثائق الخاصة بهذا البند يتضمن الجزء الخاص بالقضايا الحرجة قسما فرعيا عن التنمية البشرية وبناء القدرات، يتكون من إثنتي عشرة فقرة وفقرة فرعية. وتتعلق ست منها - أي نصف المجموع - بقضايا السكان، بينما لم يخصص للتعليم سوى فقرتين وأما العمالة فتعالجها فقرة واحدة لا غير. إن إمكانيات هذا المورد النفيس من موارد القارة الأفريقية - أي الأفارقة أنفسهم - جديرة بمزيد من الاهتمام، ويجد المرء هنا مدعاة إلى إنعام النظر في أمر طبيعة البرنامج الحقيقي في هذا الموضوع.

إن من الواضح أن الافتقار إلى السلم في القارة الأفريقية قد قلص التنمية. وأوضح دلالة على ذلك كامنة في ما لهذا الافتقار من وقع على الأفارقة أنفسهم، خصوصا المرأة والطفل. إن "خطة للتنمية" تذكر ما يلي:

"التنمية حق أساسي من حقوق الإنسان. وهي صمام الأمان للسلام." (A/48/935، الفقرة ٣)

ويتضمن تقرير الأمين العام الذي يُنظر فيه اليوم صدى لهذه الرسالة إذ يذكر أنه:

"لا يمكن أن تجري التنمية المستدامة بغير السلام، الذي يحتاج إلى بذل جهود وقائية لدرء المنازعات وإدارتها وحلها." (A/51/228، الفقرة ١٣)

والسلم ليس، بالطبع، شيئا يمكن ضمانه بسهولة، خاصة وأن عددا كبيرا من الناس في أفريقيا يعانون اليوم من صراعات عرقية وسياسية. ونعود مرة أخرى إلى "خطة للتنمية"، التي تذكر أنه:

"ما دامت هناك حرب، فلن تنعم أي دولة بالسلام. وما دامت هناك حاجة فلا يمكن لأي شعب أن يحقق تنمية دائمة" (A/48/935، الفقرة ١٥)

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لن تحدث في أفريقيا إلا بإقرار السلام من خلال العدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، وبناء دولة تقوم على أساس القانون، وتعهُّد الديمقراطية الحقيقية.

وأود أن أختم بكلمات قداسة البابا يوحنا بولس الثاني على إثر عودته من زيارته الرسولية الحادية عشر لأفريقيا:

"كيف يمكن ألا يتأثر المرء بالدفء الإنساني الذي يلمسه لدى الأفارقة؟ كيف يستطيع المرء أن ينسى ألوان تلك الأرض وأصواتها وإيقاعاتها؟ إنها رقصة الحياة وانتصار الحياة! ومن المؤسف أني شاهدت مرة أخرى، بعيني رأسي، مشكلات هذه القارة. إن أفريقيا تحمل ندبات تاريخ إمتهاناتها الطويل. إن هذه القارة كثيرا ما كان النظر إليها لا يأتي إلا من الرغبة في تحقيق مصالح أنانية. وأفريقيا تطلب اليوم أن تحاط بالحب والاحترام لذاتها. إنها لا تطلب الشفقة وإنما تطلب التضامن".

هناك أمل لشعوب أفريقيا. ونرجو أن تساعد هذه المناقشة على إزكاء ذلك الأمل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠١١ (د - ٢٠) المؤرخ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن منظمة الوحدة الأفريقية.

السيد سي (منظمة الوحدة الأفريقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، في بداية هذا البيان، أن أعرب، بالنيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية، عن تهنئة حارة لجميع أعضاء اللجنة الجامعة المخصصة، التابعة للجمعية العامة، على إتمامها الفعال والموفوت لاستعراضها، في منتصف المدة، لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وفي الوقت نفسه أود شخصيا أن أثني على التنسيق الممتاز لعملية الاستعراض برئاسة السفير هيساشي أوادا، الممثل الدائم لليابان.

وقد بينت عملية الاستعراض، مرة أخرى، روح التشارك في التنمية التي تتطور تدريجيا في الأمم المتحدة على مر السنين. وكان الاستعراض معنيا في معظمه بما لا يزال من المتعين عمله بغية إنجاز الأهداف التي حددها في عام ١٩٩١ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا. وكان هناك تفهم واضح لما حققته البلدان الأفريقية ذاتها منذ اعتماد البرنامج. وقد بدأت شتى الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي أدخلتها الكثير من البلدان الأفريقية تؤتي ثمارا إيجابية بالنسبة للنمو والتنمية الاقتصاديين في بعض البلدان، كما أرست أسسا للنمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين في بلدان أخرى. بيد أن مشاكل التنمية الاقتصادية لا تزال حادة بالنسبة للبعض الآخر في القارة.

وفي نفس الوقت، أقرت عملية الاستعراض بالتزام المجتمع الدولي وبالتحول الجاري في الاقتصاد الدولي. ويواصل المجتمع الدولي إبداء اهتمامه بأفريقيا في كافة البرامج العالمية للنهوض بالتنمية الدولية، في حين تميل عولمة الاقتصاد العالمي وتحريره إلى تهميش البلدان الضعيفة اقتصاديا.

ولا بد لي، ونحن على مشارف القرن القادم، أن أؤكد أن البلدان الأفريقية لا تزال تعلق أهمية كبيرة على المجتمع الدولي وعلى الغوث الذي يمكن أن يجلبه البرنامج الجديد لاقتصاداتها العليلة. إن توطيد المكاسب التي حققتها كثير من البلدان الأفريقية حتى الآن سيكون صعبا بدون توافر قدر أكبر من الالتزام والدعم من جانب المجتمع الدولي. وقد تم الاعراب عن جميع هذه النقاط بشكل جيد في توصيات اللجنة المخصصة. ومع ذلك، اسمحوا لي، دون أن أعمد إلى تكرار ذكر تلك التدابير، بأن أشدد القول على ان الطريق الذي يقود إلى التقدم في تنفيذ أهداف البرنامج الجديد وفي تعزيز التنمية الأصيلة في أفريقيا لا بد أن يتضمن مراعاة الأولويات في الاستراتيجيات الإنمائية.

واحدى القضايا الرئيسية التي تتطلب إهتماما عاجلا في الطور الأخير من البرنامج الجديد هي التجارة الخارجية. فينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيد بفاعلية الجهود الأفريقية من أجل تيسير التجارة والوصول إلى الأسواق. وينبغي للشركاء التجاريين للبلدان الأفريقية أن ينظروا في إجراء مزيد من التخفيض في التعريفات وإزالة الحواجز غير التعريفية أمام المنتجات الأفريقية. وينبغي استكمال هذه العملية بالدعم الوافي لتنويع الاقتصادات الأفريقية. وفي هذا الصدد، فإن الدول المشاركة في صندوق التنمية الأفريقية التابع لبنك التنمية الأفريقي يمكن أن تقطع شوطا طويلا في المساعدة على توسيع التجارة إن هي قدمت مساهمة خاصة أولية كافية لتمويل المرحلة التحضيرية من مشاريع وبرامج تنويع السلع.

إن تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستديمة في البلدان الأفريقية خلال الفترة المتبقية من عمر البرنامج الجديد قد يتوقف إلى حد كبير على مدى معالجة المجتمع الدولي معالجة كافية لمسألة تدفق الموارد. ويشير تأثير الاصلاحات والظروف الاقتصادية الراهنة لكثير من البلدان الأفريقية إلى أن هناك حاجة عاجلة إلى موارد إضافية جديدة. وينبغي للبلدان التي لم تحاول التوصل إلى هدف تقديم مساعدات إنمائية رسمية إلى البلدان الأفريقية تعادل ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي أن تحاول ذلك. وينبغي للمجتمع الدولي أن ييسر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأفريقية، حيث أن معظم البلدان حققت تحسينات جمة في البيئة الاستثمارية.

وفي نفس الوقت، ينبغي بذل جهود أكبر لتخفيف عبء الدين عن البلدان المدينة. وفي حين أن صدور المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة الشديدة المديونية يعتبر خطوة في الإتجاه السليم، فإن إقدام البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية على تقديم مساهمات كبيرة إلى صندوق هذه المبادرة سيكون أمرا جديرا بالترحيب. كما أن الشروط التي تحكم ما إذا كان بوسع البلدان أن تستفيد من المبادرة ينبغي ألا تكون شديدة الصرامة، حتى يتسنى للبلدان الأفريقية الأكثر مديونية أن تستفيد منها فعلا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنني أرغب في التشديد على أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يبقى، في الأجل الطويل، استراتيجية بالغة الأهمية لتعزيز التنمية

الوطيدة في القارة وتكملة السياسات الاقتصادية الوطنية بشأن النمو والتنمية الاقتصاديين. والجماعة الاقتصادية الأفريقية هي القوة الأمضى في التكامل الاقتصادي في القارة. وسيزداد تسارع عملية التنمية في القارة الأفريقية إذا ما دعم المجتمع الدولي عمل الجماعة.

واسمحوا لي بأن أقول في ختام بياني بأن التنمية الدولية تعد مسألة حرص على المصلحة الذاتية المستنيرة. فالفقر لا يعرف الحدود. إنه يولّد مشاكـــل الهجرة، ويثير الصراعات، وله صلاته بالإرهاب الدولي. ولدى أفريقيا سوق محتمل يضم أكثر من ٦٠٠ مليون نسمة. فتنمية القارة أمر فيه منفعة للجميع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مداولاتنا بشأن هذا البند.

وبناء على طلب العديد من الوفود، سيجرى البت في مشروع القرار الوارد في الفرع الرابع من الوثيقة A/51/48 فـي وقت لاحق يعلن عنه فيما بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٠